أو تعديلها باتفاق الطرفين .. كما يؤكد على حرية الحركة للاسرائيليين بمن فيهم القوات العسكرية الاسرائيلية في كافة نواحي الحكم الذاتي.

وفي بنوده الاقتصادية يفصح عن سريان مفعول واقع تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي الصهيوني.

ويؤكد اتفاق أوسلو على ان موضوعات الأرض والمياه والثروات والمستوطنات والحدود والقدس واللاجئين لن يتناولها الاتفاق الانتقالي، بل موضوعات مؤجل البحث فيها لحين تبدأ السنة الثالثة من الحكم الذاتي وتنعقد المفاوضات – حول الحل النهائي – كما يؤكد اتفاق أوسلو الذي وقعه الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني في واشنطن بأن سقف "الحقوق السياسية المشروعة" للفلسطينيين هو الفيدرالية أو الكونفدرالية الأردنية/الفلسطينية، **أي لا لتقرير المصير والدول المستقلة.**

هذه هي أبرز خطوط اتفاق أوسلو، أو اتفاق اعلان المبادىء، الذي سيحتكم اليه الحلين الانتقالي والنهائي للقضية الفلسطينية!! فهل تمت كلها بصلة الى المفاهيم التي تعكس الحقوق الوطنية والشرعية للفلسطينيين، وأي جامع يجمعها يا ترى "بالثوابت " الوطنية التي شكلت الأساس البرنامجي السياسي لوحدة القوى الوطنية في الساحة الفلسطينية: حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة؟! إذن، ما هو سر الخشية الفلسطينية (التي يكشف عنها البند ٥/المادة ٢٣ ويجيء لمعالجتها): الخشية من أن يشكل اتفاق القاهره تجاوزا لاتفاق أوسلو؟ <u>اليست هذه الخشية بلا معنى ومصطنعة، سيما وأن اتفاق القاهره هو ترجمة (ولكن هابطة) لاتفاق أوسلو؟ ثم أليست بلا معنى العبارة القائلة بأنه لا ينبغي أن يسيء اتفاق القاهره أو أي بند فيه، أو يؤثر على الحلين الانتقالي والنهائي</u>؟ ألا تبدو في ظاهرها عبارة مسكينة تنبع إما عن جهل بأبجديات السياسه أو عن نفاق؟؟ وما الذي يحدد الحلول في آخر تحليل؟ أليست جماع موازين القوى والوقائع القائمة على الأرض؟! فكيف لن تسيء اتفاقية القاهره وتطبيقاتها أو تؤثر على الحل النهائي؟ هل ستبقى اتفاقية القاهره موضوعة على الرف خارج الزمان والمكان بدون أن